الفصل الثالث

الوضع الاستراتيجي للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والصين

أولاً: منتدى التعاون العربي الصيني من منظور استراتيجي:

بعد أن استعرضنا مسيرة العلاقات العربية الصينية على مدى أكثر من نصف قرن، وخاصة النتائج التي تحققت في إطار منتدى التعاون العربي الصيني منذ إنشائه، في جو من روح الحوار والتعاون والسلام والتنمية، لقد ترتب على تعزيز التعاون العربي الصيني ايجابيات كثيرة للطرفين للأسباب التالية:

١ - أن الدول العربية بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة ومتنامية ومتوازية مع كل القوى الدولية، وذلك من خلال استخدام إمكانياته العديدة وتوجيه مقوماته الاقتصادية ولتنمية هذه العلاقات والاستفادة منها. فالإمكانيات الاقتصادية يجب أن تكون عاملاً مهماً في تعزيز العلاقات.

٢ - أن الدول العربية والصين ماضون في طريق الانفتاح والتحرير الاقتصادي والخصخصة وهو مجال يصلح لاعتماده طريقاً لزيادة العلاقات المشتركة وتبادل الخبرات.

٣ - أن الصين تشكل واحدة من اكبر أسواق العالمية على جانبي العرض والطلب فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى استيراد العديد من السلع والخدمات وكذلك تصدير السلع والخدمات، وكما سبق أن رأينا فإنها تشكل سوقاً رئيسية لاستيراد وتصدير النفط والغاز ، لاسيما من المنطقة العربية التي من المنتظر أن تظل حتى منتصف هذا القرن المصدر الرئيسي لإمداد العالم بهاتين السلعتين. ومن ناحية أخرى، فان العالم العربي قد أتم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ٢٠٠٥ ، وتبلغ إجمالي الصادرات العربية١,٣٢٩ مليار دولار بسبة ٧,١ بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية بينما تبلغ الواردات العربية ٨٢٣ مليار دولار بنسبة ٤,٤ بالمائة من الواردات العالمية في عام ٢٠١٢ وهذا دافع مهم للصين لزيادة تعاونها مع الدول العربية نظراً لحجم هذا السوق الكبير، وهو حافز لإقامة تعاون عربي صيني في مجال الاستثمارات المشتركة خاصة وان الصين تعتبر البعد الاقتصادي محور بالغ الأهمية في سياستها تجاه الدول العربية بعد أن كانت تعتمد في السابق على المحور السياسي أساسياً، وتشكل هذا البعد الاقتصادي في حاجتها للنفط والغاز ورغبتها في بيع المزيد من

السلع والخدمات الصينية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على علاقات جيدة مع دول المنطقة.

٤ - التواصل الحضاري بين الصين والدول العربية عبر التاريخ من خلال طريق الحرير بشقيه البري والبحري، والذي لم يكن طريقاً للتجارة بل كان جسراً للتعارف والتفاهم بين العرب والصين، بل شكلت الآثار الحضارية العربية والإسلامية جزاً من حضارة الصين المعاصرة وعاملاً مستمراً للتعارف بين العرب والصين.

وبناءً على ما تقدم، وقع وزير الخارجية الصيني لي تشاو بنغ والأمين العام لجامعة الدول العربية بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم ١٤ سبتمبر٢٠٠٤ على إعلان برنامج عمل منتدى التعاون العربي الصيني بحضور وزراء الخارجية العرب، ويذكر انه تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ١٩٩٩/١/٤، تم من خلالها تأسيس إلية للمشاورات السياسية بين الطرفين.

وكان الرئيس الصيني هوجن تاو و وزير خارجيته لي تشاو بنغ أثناء لقائهم في نهاية شهر يناير سنة ٢٠٠٤ مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى قد أعلنوا عن أنشاء هذا المنتدى، الذي

سوف يساعد على تطوير علاقات التعاون بين الجانبين في القرن الحادي والعشرين بدرجة تتلاءم مع رغبات وطموحات الجانبين، وتعكس البعد التاريخي لهذه العلاقات وتتجاوب ليس فقط مع احتياجات التنمية والاستقرار لكل منهما، إنما أيضاً مع التغيرات الإقليمية والدولية وسعي الجانبين إلى العمل نحو عالم أكثر عدلاً وتوازناً وبما يكفل معالجة أية عناصر سلبية في العلاقات بين الطرفين وزيادة هامش المناورة وإمكانيات التفاوض لكل منهما على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الخصوص، أكد الرئيس الصيني على أن إعلان إنشاء هذا المنتدى جاء نتيجة طبيعية لما شهدته السنوات الأخيرة من تطور جاد لعلاقات الصداقة والتقدير العميق بين الصين والعالم العربي، والى تزايد الزيارات المتبادلة على المستوى الرفيع، والتوسع الكبير المتزايد للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية عشرات مرات على مدى السنوات العشر الماضية، حيث بلغ عام ٢٠١٢ حوالي ٢١٦ مليار دولار بزيادة قدرها ٣٤ بالمائة عن العام السابق، وان هناك توسعاً ملحوظاً بين الجانبين في المجالات الثقافية والتعليمية والعلمية والسياحية، لافتاً الانتباه إلى اهتمام الصين الكبير بدور الدول العربية وتأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع كان محل دراسات مستفيضة وليس وليد اللحظة، فمن الناحية العربية، وافق مجلس الجامعة العربية في اجتماعه في ٤ مارس ٢٠٠٤ على المشروع النهائي لإعلان المنتدى بعد التعديلات التي أدخلت عليه من قبل الطرفين خلال السنوات الماضية. ومنذ أن سلم الأمين العام للجامعة المشروع المقترح من الجانب العربي إلى وزير الخارجية الصيني أثناء لقائهما بالقاهرة في ديسمبر عام ٢٠٠١[١٠]، أبدى الجانب الصيني عليه عدة ملاحظات تتعلق بما يلي:

١ - تضخم آليات المشروع العربي حيث تضمن الكثير من الأجهزة على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري، ولذلك فقد اقترحت الصين توسيع آلية التشاور بين وزارة الخارجية الصينية ومجلس التعاون الخليجي بحيث يشمل الاجتماع السنوي الذي يعقد في نيويورك بين وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي ووزير الخارجية الصيني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، جميع وزراء الخارجية العرب ووزير الخارجية الصيني ، ويتم فيه الحوار

[١٠] د. محمد عبد الوهاب ، الساكت، نفس المصدر.

والتشاور حول مواضيع محددة تهم الطرفين، وقد برر الطرف الصيني ذلك بصعوبة إيجاد وقت ملائم بسبب الانشغالات الكثيرة لوزراء الخارجية من الجانبين.

٢ - الترحيب بزيارة رجال الأعمال العرب للمشاركة في المعارض الصينية والاستثمار والتجارة، وكذلك مشاركة الصين بمعارض كبيرة في البلاد العربية وذلك بهدف زيارة الاتصالات بين رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري.

٣ - أنشاء آلية بين المؤسسات الأكاديمية العربية والصينية، ولاسيما تلك التي سبق لها عقد ندوات مشتركة مع بعضها ، وان يكون ذلك من ضمن آليات أنشاء المنتدى، ومن بينها منتدى الفكر العربي والمعهد الصيني للشؤون الدولية.

٤ - أدراج جمعية الصداقة الصينية العربية التي أنشئت في ديسمبر عام ٢٠٠١ وجمعية الصداقة العربية الصينية المقترح إنشائها ضمن أنشطة المنتدى وتفعيل دورهم.

٥ - عدم النص على مواد تتعلق بالتفرقة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة والاكتفاء بالنص على إدانة الإرهاب بكافة صوره.

وقد أبدى الجانب العربي اعتراضه على فكرة لقاء وزراء الخارجية العرب مع وزير الخارجية الصينية في نيويورك، باعتبار انه لا يجوز أن تتم اجتماعات للمنتدى في مدينة غير عربية أو صينية، وان المجال في نيويورك قد لا يسمح بمناقشة جادة لمشروعات تتعلق بالتعاون العربي الصيني، بسبب كثرة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما باقي الملاحظات الصينية فقد أخذت بعين الاعتبار، وتم الاتفاق في النهاية على صدور إعلان بإنشاء المنتدى ثم تم وضع برنامج العمل والآليات بعد زيارة الأمين العام للجامعة لبكين والتي كانت مقررة في ابريل عام ٢٠٠٤ ثم تأجلت بسبب ظروف تأجيل اجتماعات القمة العربية في تونس والتي كان مقرراً عقدها في نهاية مارس ٢٠٠٤.

وقد أكدت الصين بإعلان إنشاء هذا المنتدى اعترافها بوحدة العالم العربي، وبالمنظمة التي تحتضنه وهي جامعة الدول العربية والتي تتبادل معها التمثيل منذ عام ١٩٩٣، كما أكد هذا الإعلان قدرة العالم العربي على التعامل مع القوى الدولية المختلفة برغم ما يتعرض له من ضغوط غربية.

والواقع أن إنشاء هذا المنتدى جاء نتيجة الجهود والقرارات التي قام بها الجانبان، ونخص منها ما يلي:

١ - مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و وزراء الخارجية الصينية في يناير ١٩٩٩ بإنشاء آلية للمشاورات العربية الصينية تتضمن بحث سبل ووسائل جديدة لتطوير دعم علاقات التعاون بين الصين والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في جميع المجالات، وتبادل وجهات النظر والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبحث سبل التشاور والتنسيق في إطار المؤتمرات والمحافل الدولية، وتوسيع وتعزيز نطاق التقاء المصالح المشتركة للجانبين.

٢ - دعوة وزير الخارجية الصيني تشان تشي تشن أثناء لقائه مع الأمين العام للجامعة عام ١٩٩٧ من اجل الاستمرار في توطيد تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول العربية في القرن الحادي والعشرين والذي يعد مبدءاً ثابتاً من مبادئ السياسة الخارجية الصينية، ويتضمن أربع نقاط هي : الاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة، الإبقاء على الحوار والتشاور، تعزيز التعاون والمنفعة المتبادلة والعمل على التنمية المشتركة، وتبادل التأييد في الشئون الدولية.

٣ - ما موافقة الجانب الصيني على الرغبة التي أبداها عدد من قادة الدول العربية في إقامة علاقات تعاون استراتيجي أو علاقة شراكة وتعاون مع الصين ليست موجهة ضد طرف ثالث، وإنما هي علاقة من نمط جديد، وان تدعيم التعاون على أساس المنفعة المتبادلة مع الدول العربية، وان زيادة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين سيؤدي إلى التنمية الشاملة للعلاقات الصينية العربية.

ويعتبر منتدى التعاون العربي الصيني هو إطار مؤسسي شامل يضم الدول العربية وإحدى القوى الكبرى، وذلك منذ انهيار الحوار العربي الأوروبي في السبعينات وفي هذا الوقت ترفض أوروبا والولايات المتحدة الدخول في أي تعاون مؤسسي مع جامعة الدول العربية تأسيساً على أن الجامعة هي إطار تاريخي ينبغي أن يحل محله أما إطار شرق أوسطي (رغبة الولايات المتحدة) أو أوروبي متوسطي (رغبة أوروبا)، ولكن الصين اختارت أن تدعم المشروع العربي من خلال المنتدى. من هنا تأتي أهمية هذا المنتدى باعتباره احد عناصر الاعتراف الدولي بمحورية دور جامعة الدول العربية في مواجهة العواصف السياسية التي تواجهها والمشروعات الإقليمية المضادة، فضلا عن انه يمثل تفهماً صينياً لأهمية التعاون

العربي الصيني الجماعي، وان هذا التعاون لا يتناقض مع التعاون بين الصين وكل دولة عربية على حدة.

وتتضمن وثيقة إعلان المنتدى عدة بنود تشير إلى الأهداف والمبادئ والمؤسسات، فيشير الإعلان إلى أن الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية قد اتفقن على إقامة منتدى التعاون العربي الصيني كإطار للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية الصينية، وتعزيز التعاون العربي الصيني على أساس مختلف المستويات وفي كل المجالات، وإقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافئ والتعاون الشامل.

وتناول وثيقة الإعلان في مقدمتها الروابط الثقافية والحضارية العميقة بين الجانبين والمساهمات المشتركة لكل منهم في تقدم الحضارة البشرية[١١]، وتؤكد أن كلا من الطرفين ينتمي إلى الدول النامية ويلعب دوراً مهما في دعم السلام والأمن والتنمية المشتركة في العالم كما تشير إلى رغبة الطرفين بفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بينهما تسهم فيه مختلف القطاعات الحكومية وغير

[١١] وثائق منتدى التعاون العربي الصيني، جامعة الدول العربية.

الحكومية، كما تنص الوثيقة على استمرار وتعزيز التشاور والتنسيق بين الجانبين في الشؤون الدولية بغية تعزيز التضامن والإسهام في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.

وقد حددت وثيقة إعلان المنتدى ثلاثة عشر هدفاً ينبغي تحقيقها أهمها: العمل على إرساء الأمن والسلام الدوليين، وتحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية، وتنسيق السياسات والمواقف في المحافل الدولية وفي قضايا العولمة وحوار الحضارات، وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، وتشجيع الاستثمارات المشتركة والتعاون في العلوم والتكنولوجيا وفي حماية البيئة.

أما المبادئ التي استند عليها أنشاء المنتدى، فقد حددت في عشرة مبادئ أهمهما: احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ التعايش السلمي، والتأكيد على دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، والتأكيد على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة، والسعي لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

الشرق الأوسط، وضرورة احترام دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام، ومعالجة القضايا الدولية والإقليمية وتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال، واحترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب المختلفة، وتفعيل التعاون العربي الصيني على الأسس الواردة في وثيقة برنامج العمل.

وتتضمن وثيقة برنامج عمل المنتدى[١٢] ستة فصول، يتناول الفصل الأول آلية عمل المنتدى التي تصفها الوثيقة بالآلية لدائمة بحيث تعقد على مستوى وزراء خارجية وأمين عام جامعة الدول العربية مرة كل سنتين في الصين أو في مقر جامعة الدول العربية أو في إحدى الدول العربية بالتناوب مع ترك الباب مفتوحاً لعقد دورات غير عادية حسب المقتضى، وتبحث هذه الاجتماعات سبل تعزيز التعاون بين الدول العربية والصين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية إضافة إلى متابعة سير تنفيذ برنامج عمل المنتدى.

وبموجب هذه الآلية يتم تشكيل لجنة كبار المسؤولين مهمتها الإعداد للاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية باعتماد مجموعتي

---

[١٢] نفس المصدر السابق.

اتصال مهمتهما القيام بالاتصال بين الطرفين ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تم التوصل إليها في اجتماعات وزراء الخارجية وكبار المسؤولين، وتتكون مجموعة الاتصال العربية من مجلس السفراء العرب وبعثة الجامعة العربية في بكين. أما مجموعة الاتصال الصينية، فهي سفارة الصين في القاهرة.

كذلك تنص الآلية على استمرار الاتصالات والمشاورات بين وزير الخارجية الصيني و وزراء الخارجية العرب والأمين العام للجامعة العربية حول القضايا الدولية والإقليمية، كما تستمر المشاورات عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ويتناول الفصل الثاني التعاون الثنائي بين الجانبين وتنسيق المواقف في المحافل الدولية واحترام وحدة وسيادة وسلامة أراضي جميع الدول، وحل المنازعات بالطرق السلمية، ودفع التنمية المستدامة، وتحقيق الديمقراطية والعدالة في العلاقات الدولية ونبذ ازدواج المعايير والحفاظ على مصالح الدول النامية في العلاقات التجارية والدولية وفي إطار العولمة.

كما يتناول هذا الفصل جمع الجهود الرامية إلى دفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، والتأكيد على تعزيز دور الأمم المتحدة ودعم إنشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ومن ناحية أخرى ثمة إشارة إلى دعم سياسة الصين الواحدة.

أما الفصل الثالث فيتناول التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات التجارية وتبسيط إجراءات التخليص الجمركية ، ورفع كفاءة الموانى ، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري ، وتوسيع التبادل التجاري. كما يحث على المشاركة الفعالة في نظام التجارة متعددة الإطراف بما في ذلك ما يق ضمن إطار منظمة التجارة العالمية بغية تحقيق مصالح الدول العربية والصين ورفع قدراتهما وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يتناول هذا الفصل تشجيع الاستثمار المتبادل ووضع سياسات تفضيله وتسهيلات استثمارية لتحسين بيئة الاستثمار وحماية مصالح المستثمر ومنع الازدواج الضريبي ، بالإضافة إلى إقامة مشاريع استثمارية مشتركة ، كما يفرد هذا الفصل باباً للتعاون في مجال الطاقة خاصة في قطاع النفط والغاز الطبيعي ، وتشجيع إقامة الصناعات البتر وكيماوية وتسهيل وصول النفط والغاز من الدول العربية إلى الصين.

أما الفصل الخامس في وثيقة برنامج عمل المنتدى فيتناول تخصيص جائزة تقديره باسم المنتدى تمنح للإفراد أو المؤسسات لدى الجانبين مره كل سنتين بحيث يتم الاختيار على مدى المساهمة في

تعزيز وتعميق التفاهم بين الدول العربية والصين في مختلف المجالات. ويتناول الفصل السادس والأخير دخول البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه مع إمكانية مراجعته مره كل سنتين.

وقد عقد الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الصيني في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤ على هامش أعمال المجلس الوزاري للجامعة وذلك بعد الانتهاء من مراسيم التوقيع على وثيقتي الإعلان وبرنامج عمل المنتدى من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية و وزير خارجية الصين. وفي هذا الإطار أوضح الوزير الخارجية الصيني أن بلاده تولي اهتمام خاص بتعزيز العلاقات مع الدول العربية ، كما طرح رؤيته لسبل تطوير العلاقات العربية الصينية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الصعيد السياسي ابرز أهمية التمسك بالعدالة والمساواة واحترام سيادة كل دولة والدعم المتبادل لهذا المبدأ. وأعرب عن تقدير الصين للموقف العربي الداعم والمؤيد لمبدأ الصين الواحدة ومواصلة الاتصالات والتشاور السياسي بما يعزز الثقة المتبادلة بين الطرفين.

وعلى صعيد تحقيق التنمية المشتركة ابرز حرص الصين على دعم الدول العربية في جهودها من اجل تحقيق التنمية، كما أشار إلى الاتفاق الذي تم إبرامه مع مجلس التعاون الخليجي لإقامة منطقة تجارة حرة بما يساهم بتحقيق التنمية التجارية بين الدول العربية والصين، وتعزيز التعاون في إطار منظمة التجارة العالمية.

وعلى الصعيد الثقافي ابرز أهمية تعزيز التبادل الثقافي وخاصة فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتحقيق الاستفادة المتبادلة.

وفيما يتعلق بتعزيز التنسيق في الشؤون الدولية، ابرز أن التطورات على الساحة الدولية تحتم على الجانبين العربي والصيني تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما بما يساهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار وتعزيز التعاون فيما يسمى بالإصلاح وتفعيل الحوار بين الجنوب والشمال والجنوب - الجنوب.

وقد تناول الإعلان والبيان الصادر عن الدورة الأولى للمنتدى عام ٢٠٠٤، ما يلي[١٣]:

١ - في المجال السياسي، أن الآفاق الذي تم التوصل إليه لإقامة منتدى تعاون عربي صيني يشكل خطوة سياسية تاريخية في إطار العلاقات العربية الصينية، ويعتبر جسراً جديداً للتعاون

[١٣] نفس المصدر السابق.

بين العرب ككتله في العالم وجمهورية الصين الشعبية، ويضيف إلى التعاون الثنائي بين كل دولة عربية على حدة والصين، كما أن آلية التطوير للشراكة العربية الصينية في مختلف المجالات، وقد أشاد الوزراء العرب بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الدول العربية والصين، وبالموقف الصيني الداعم للقضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية، والتأكيد على أهمية استمرار هذا الدعم المتبادل بين الطرفين من اجل تحقيق السلام وتطبيق الشرعية الدولية ومواجهة التطرف والإرهاب. كما أشاد الوزراء العرب بموقف الصين الشعبية من مشروع القرار الأمريكي المطروح على مجلس الأمن بشأن الأزمة في إقليم دارفور(سبتمبر٢٠٠٤) وحثها على الاستمرار في دعم الموقف العربي من هذه المسألة

٢ - في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي، أكد الوزراء العرب على أهمية العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية والتي تشهد نمواً مضطرداً، كما أن الصين تعتبر شريكاً تجارياً هاماً بالنسبة للدول العربية. وقد بلغت معدلات التبادل التجاري بين الصين والدول العربية مستويات مرتفعة، حتى أن الصين أصبحت تعتبر الشريك التجاري الأول لعدد كبير من الدول العربية. وأكد الوزراء العرب على أهمية فتح

الأسواق أمام السلع والمنتجات من الجانبين، والاستفادة من التجربة الصينية الإفريقية والانجازات التي حققها المنتج الصيني الإفريقي. فهنالك أهمية للاستفادة من التجارب التنموية ونقل التقدم التكنولوجي والعلمي والاستفادة من الخبرات الصينية في مختلف المجالات وتعزيز التعاون بين مؤسسات البحث العلمي لدى الطرفين، كما أن هنالك أهمية لتأسيس شراكة اقتصادية بين الدول العربية والصين وخاصة في قطاع النسيج الذي يشكل أهمية بالغة بالنسبة لعدد كبير من الدول العربية والتعاون مع الصين في هذا المجال من اجل مواجهة التطور العالمي وحتى لا يأتي هذا التطور بمردود سلبي على الدول العربية. وابرز وزراء الخارجية أهمية تعزيز التبادل الثقافي والاستفادة من الخبرات البشرية الصينية.

وفي إطار التنسيق تم الاتفاق على أن يعقد المنتدى مرة كل سنتين على المستوى الوزاري بالتبادل بين الصين والدول العربية، أو عقد الاجتماع الوزاري الثاني للمنتدى في بكين عام(٢٠٠٦)، وعقد الاجتماع الوزاري الثالث في البحرين(٢٠٠٨)، والرابع في الصين (٢٠١٠) والخامس في الجمهورية التونسية (٢٠١٢)، والسادس في الصين عام(٢٠١٤).

ثانياً: التعاون الاستراتيجي:

ينطلق الإعلان المشترك حول إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية والصين في إطار منتدى التعاون العربي الصيني الذي تم التوقيع عليه في مدينة تيانجين - جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٠ من خلال تكريس مفاهيم السلام والتنمية والعدالة والديمقراطية والتعاون المشترك والتسامح، ويدعو إلى تعزيز التعاون جنوب – جنوب وتكثيف الحوار بين الجنوب والشمال والعمل على دفع العولمة الاقتصادية في اتجاه تسريع وتيرة التنمية المتوازنة والمنافع المتبادلة، وتعزيز تمثيل الدول النامية في النظام المالي العالمي لتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية المستدامة للدول النامية، وبناء على ذلك ، أعلن الطرفان على إقامة التعاون الاستراتيجي القائم على التعاون الشامل والتنمية المشتركة في إطار منتدى التعاون العربي الصيني ، والسعي المشترك لتعزيز التعاون في مختلف المجالات وتبادل الخبرات في مجال تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية، وتوظيف مزايا التكامل الاقتصادي لدفع التعاون المتبادل المنفعة والتنمية المشتركة بين الجانبين.

وفي إطار الإصلاح والتطوير ولأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، أقرت جامعة الدول العربية، عقد قمة تنموية اقتصادية واجتماعية تعقد مرة واحدة كل سنتين وهو يمثل توجه مهم وجوهري، أن انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بصورة دورية يعبر عن إرادة سياسية قوية والية جديدة لمتابعة تنفيذ تحقيق آمال وتطلعات الشعوب العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. قامت الدول العربية بعقد ثلاث قمم اقتصادية كانت أولها عام ٢٠٠٩ في الكويت والتي كان من نتائجها صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدرة مليار دولار، وتعزيزا لقدرات مؤسسات العمل العربي المشترك، أقرت القمة الاقتصادية في الرياض، (٢٠١٣)، زيادة نسبة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ للأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة كما دعت القمة العربية الدورية (قطر، ٢٠١٣)، إلى الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي ، حيث تم دعوة الدول العربية إلى تهيئة مناخ المناسب للاستثمار في القطاع الزراعي وتوجيه مؤسسات

التمويل العربية بزيادة حصة أنشطة التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي في محفظتها التمويلية.

وفي المقابل حققت الصين انجازات عظيمة في تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح الذي بدء بدا من أواخر السبعينيات للقرن الماضي ومازالت في صدد زيادة تعميق الإصلاح وتوسيع الإنتاج، وفي نفس السياق خرجت القمة العربية للدورة ١٦ التي عقدت في تونس عام ٢٠٠٤ بالإجماع على ضرورة إسراع الدول العربية في خطواتها للإصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها بما يحقق للعالم العربي والأمة العربية تنمية ونهضة، وضرورة تحريك الإصلاح على نحو تدريجي بما يلائم ظروف الدول العربية وبإرادتها المستقلة.

وعلى الرغم من أن حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة قد تطورت بشكل كبير وصلت إلى التعاون الاستراتيجي، لكن يجب أن ندرك أن هناك ظروفا مواتية وإمكانيات هائلة لزيادة التجارة والاستثمار، وهي

١. أمام كلا الجانبين فرص سانحة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعمل على زيادة التجارة والاستثمار.

٢. تنامي إمكانيات التكامل الاقتصادي بين الجانبين ، اذ منذ أواسط التسعينات للقرن الماضي ، بدأت الصين تعتمد على إمدادات الطاقة من المنطقة العربية بدرجة متزايدة فقد أصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم حيث يمثل حجم استيراد النفط في المنطقة العربية حوالي ٥٠ في المائة من حجم الاستيراد النفطي الإجمالي للصين، من ناحية أخرى أصبحت الصين دولة كبرى في صناعة المنتجات الصناعية الجاهزة بفضل تسارع عملية التصنيع فيها ، وترتفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الصينية من حيث جودتها وأسعارها ، بما يرسي أساساً متينا لتلبية احتياجات أسواق الدول العربية من السلع الاستهلاكية والمنتجات الميكانيكية والالكترونيات حتى المعدات والأجهزة الكبيرة.

٣. تزايد إمكانيات توسيع الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين، باتت الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط مصدراً هاماً للاستثمارات الدولية ومنها الصينية منذ سبعينيات القرن الماضي، وان الصين تعمل على مواصلة جذب الاستثمار في إطار استراتيجيه تنموية للصين.فتزداد إمكانيات توسيع الاستثمارات المتبادلة في ظل تنامي قدرة الدول العربية المالية

والسياسية على الاستثمار في الخارج من ناحية وتطبيق الصين استراتيجيه الاتصالات إلى الخارج من ناحية أخرى.

٤. التكتل الاقتصادي سيوسع حجم الأسواق، ولا شك يلعب منتدى التعاون العربي الصيني دورا كبيراً في تحقيق تكتل اقتصادي عربي صيني يبلغ حجمه الاقتصادي أكثر من ٩ تريليون دولار (الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠١١ يبلغ ٢,٣٦ تريليون ، والناتج المحلي الإجمالي للصين ٧,٥ تريليون في عام ٢٠١١)، أن المنتدى يمكن المستثمرين ورجال الأعمال في الصين والدول العربية من الحصول على فرص أعمال هائلة واقتحام الأسواق.

وفي ضوء التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، كيف نترجم الإمكانيات إلى الواقع، أن ذلك يتم من خلال :

١. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة بفاعلية في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية، لذا في ضوء الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الدول العربية والصين لابد من تحفيز القطاع الخاص لكي يكتسب أهمية قصوى لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية ، وعليه

ينبغي على الحكومات الإسراع في خطوات الإصلاح الاقتصادي وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بتأمين الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي بما يخلق بيئة مثلى للاستثمار والتجارة وتوفير خدمات أفضل للقطاع الخاص فيما يتعلق بالمعلومات والاستشارة القانونية والرقابة على الجودة وشهادة الماركات والضمان المصرفي والقروض والتدريب وفي المجالات الأخرى في إطار الإجراءات المشجعة لتطوير القطاع الخاص.

٢. إقامة منطقة تجارة حرة تفضيلية، هناك احتمال متزايد لتهميش كلى الطرفين في أسواق الجانب الأخر بسبب غياب ترتيبات خاصة بالتجارة الحرة في حين يتطور اتجاه التجارة الحرة فيما بين الصين واسيا من ناحية وبين الدول العربية وأوروبا وأمريكيا من ناحية أخرى، لذا فقد باتت إقامة منطقة تجارة حرة تفضيلية بين الصين والدول العربية موضوعاً يستحق الدراسة الجادة أمام كلا الجانبين.

٣. توسيع التعاون الاستثماري من خلال ضمان إمداد النفط، أن الصين كدولة مستوردة للنفط تولي اهتماماً بالغاً لتأمين استيراد النفط من الدول العربية، هذا يتطلب جذب الاستثمارات لبناء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي وتطوير المصافي وبناء شبكات

النقل والتوزيع للنفط ، كما أن الدول العربية بصفتها دول مصدرة للنفط تهتم بتأمين التصدير وهذا يتطلب الاستثمار في المجرى الأسفل للصناعة النفطية **Down Stream** في الدول المستوردة للنفط (الصين) ، من اجل المحافظة وتوسيع حصصها في الأسواق المحلية ، ويتطلب أيضاً جذب الاستثمارات للقطاع النفطي في الدول العربية لرفع الطاقة الإنتاجية من اجل المحافظة أيضاً على حصص الأسواق القائمة والدخول في أسواق جديدة ومما لا شك فيه أن هناك مصالح مشتركة بين الجانبين لضمان سلامة ممرات نقل النفط من خلال الاستثمار المشترك.

٤. تطوير وتفعيل آليات الحوار الاستراتيجي ، والمطلوب من الطرفين الاستفادة من آليات منتدى التعاون العربي الصيني ، حول كيفية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ، إضافة إلى الحوارات على مستويات مجتمع الأعمال والدراسات الأكاديمية والمجتمع المدني.